



مخطط عمل الحكومة

لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية

عرض السيد الوزير الأول أمام مجلس الأمة

15 فيفري 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على الرسول الكريم

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

عملا بأحكام المادة 94 من الدستور، يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لأقدم لكم عرضا حول مخطط عمل الحكومة التي شرفني السيد رئيس الجمهورية بقيادتها، قصد تجسيد المشروع الذي جاء به برنامجه الإنتخابي من أجل بناء جزائر جديدة ترقى إلى مستوى تطلعات الشعب وطموحاته المشروعة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

إن مخطط عمل الحكومة الذي يوجد بحوزتكم، يسلط الضوء على ضرورة التعجيل بإجراء مراجعات عميقة لإحداث قطيعة مع أنماط الحكم، التي وسعت الفجوة بين دولة وإدارة مكلفة ومبذرة، من جهة، وفئات كاملة من المجتمع ما انفكت تتزايد هشاشة، من جهة أخرى.

وفي هذا المنظور، فإن الحكومة مدعوة إلى العمل على جبهتين:

أولا: الجبهة الاجتماعية حيث يجب أن توفر الضمانات من أجل تكافؤ الفرص، من خلال حظر "الحقرة" وتهيئة مناخ تطبعه الثقة والدعم؛ انطلاقا من أن الجزائر الجديدة التي نطمح إليها، لا تقصي أحداً؛

ثانيا: الجبهة الاقتصادية التي يظل التحدي الرئيسي فيها، يتمثل بالتأكيد، في إعادة بعث الاقتصاد الوطني. وسيكون من الضروري أيضاً طمأنة المتعاملين الذين تأثروا بشدة ليس فحسب من عدم ملاءمة الخيارات التي تم تحديدها في مجال التسيير الاقتصادي، وكذلك من عرقلة آليات المنافسة، بل أيضا من عدم الاستقرار التشريعي وعدم اعتماد رؤية واضحة، لاسيما بسبب انعدام الأمن القانوني.

ولقد أدت الأساليب القديمة التي تجاوزها الزمن، إلى تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية؛ فأسهمت في الوقت نفسه في إعاقة المبادرات بدلا من تحفيز ظهورها. وإن فقدان مصداقية المؤسسات، وضياع الثقة وصعوبة التواصل هي جوانب مختلفة نابعة من نفس الواقع.

والواقع أن الأطر المرجعية لعمل الحكومة قد حدد معظمها بشكل كامل في برنامج السيد رئيس الجمهورية، فهي تقدم رؤية ونهجاً وبرنامجاً في قطيعة تامة مع الممارسات السابقة، وتقوم على ثلاثة مبادئ وهي الأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والتحول الرقمي .

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

يتمحور مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، حول خمسة (5) فصول:

فبموجب **الفصل الأول**، وعنوانه "من أجل جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية"، هناك طموح لإعادة تأهيل مؤسسات الدولة، على نحو يجعلها لا تنبثق إلا عن الإرادة الشعبية دون سواها وكذا وضع حد لآفة الفساد. وكما أشار إلى ذلك السيد رئيس الجمهورية في الالتزامات الـ 54 التي تعهد بها، ومن خلال توجيهاته وتعليماته الصادرة خلال اجتماعات مجالس الوزراء وكذا تصريحاته للصحافة الوطنية، فإن الجزائر ستكون على موعد لتأسيس دستور جديد، يضع أسس جزائر ديمقراطية واجتماعية، تأخذ هويتها بعين الاعتبار. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الجهود ستتركز على سبعة محاور:

1. السعي لإيجاد نمط جديد للحكم، مجدد، وعصري، ويتسم بالصرامة والشفافية، ومن شأنه ضمان ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية وأخلاق الحياة العامة والوقاية من الفساد ومكافحته. وإن ذلك لهو الميدان الصعب والشديد الانحدار الذي يتعين أن تعمل الحكومة فيه أولاً من خلال تقنين مبدأ التوظيف على أساس الجدارة، موازاةً مع تعزيز الديمقراطية التشاركية وآليات المتابعة والرقابة والتدقيق.
 2. ممارسة كاملة للحقوق والحريات في الاجتماع والتظاهر السلمي، لكي ينبثق مجتمع حرّ ومسؤول وتتجذر ممارسة الحوار والتشاور، كما سيتم إيلاء مكانة خاصة لترقية المرأة والشباب.
 3. عدالة مستقلة وعصرية،
 4. ضمان أمن الأشخاص والممتلكات،
 5. صحافة ووسائل إعلامية حرة ومسؤولة وفعالة،
 6. هوية وذاكرة وطنيتان ثابتتان ومحميتان، مع تعزيز الممارسات الدينية الأصيلة في المجتمع الجزائري قصد التشجيع على النفوذ الدّيني الوسطي والمتسامح ونشر السلم إلى جانب الوفاء لقيم نوفمبر. كما إن المكونات الأساسية الثلاثة وهي الأمازيغية والعربية والإسلام هي أساس انتمائنا إلى حضارة تمتد جذورها إلى آلاف السنين.
 7. علاقة وظيفية تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في ظل الاحترام والثقة المتبادلة.
- وبموجب **الفصل الثاني**، وعنوانه من أجل إصلاح مالي وتجديد اقتصادي، فإن الاقتصاد سوف يوضع في خدمة المواطنين، على أساس خبرة تمثل النموذج الاقتصادي في كل أبعاده وترسم استراتيجية اقتصادية متناسقة لمصلحة بلادنا. ويتمثل الهدف الأخير في الخروج من المنظومة الريعية والموازية والبيروقراطية. ولتحقيق ذلك ينبغي تفضيل ثلاثة محاور تنصبّ عليها الجهود؛ وهي الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي ومحاربة البطالة وترقية التشغيل.

1. إصلاح عميق للمنظومة المالية، مقرر ضمن أربعة (4) اتجاهات:

- إصلاح النظام الجبائي الذي يضمن العدالة – من خلال إعفاء المداخيل الشهرية التي تقل عن 30.000 دينار، والفعالية والسرعة في تحصيل الضرائب،
 - وضع قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، وفي هذه النقطة فإن الوضعية على درجة من التعقيد إلى حد جعل كل السياسات التي تم تطبيقها لتلبية الطلب الاجتماعي سياسات قاصرة، مما يفرض في النهاية طرحا جديدا للدولة تقوم أفكاره الرئيسية على تقليص نفقات تسيير الدولة من جهة، حيث يتحوّل شعار إلى مبدأ ويصبح بذلك "قاعدة ذهبية"، والتخلي من جهة أخرى عن نموذج الإنعاش عن طريق النفقات العمومية فقط، وإعادة تفعيل الاقتصاد من خلال فتح فضاءات ونوافذ جديدة لفرص لاستثمار والحلول البديلة.
 - عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، مع إقامة بنوك متخصصة وصناديق استثمارية مخصصة، على التوالي، للسكن والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة (Start-up) وكذا فتح أول وكالة بنكية جزائرية في الخارج.
 - تطوير الإعلام الإحصائي والاستشراقي، وبصورة رئيسية من خلال الإنجاز القادم للإحصاء العام للسكان والإسكان، وامتداداً لذلك استكمال الدراسة الاستراتيجية "الجزائر 2035".
- ## 2. التجديد الاقتصادي، الذي يرافق الإصلاح المالي، يستلزم سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول التوجهات الاستراتيجية الكبرى الثلاثة الآتية:
- هيكلية الاقتصاد حول القطاعات المستخدمة للتشغيل والحاملة للاندماج والمثمّنة من باب الأولوية لكل موارد البلاد، والمتّجهة بعد ذلك نحو التصدير،
 - استحداث بيئة للأعمال شفافة وعادلة ومواتية للاستثمار والمقاولاتية،
 - العمل على إبراز اقتصادي جديد يقوم على الابتكار والتنافسية والمعرفة.
- وسوف يكون الأمن الغذائي، والتحوّل الطاقوي، والتحوّل الرقمي في صلب هذا التجديد.
- ## 3. محاربة البطالة وترقية التشغيل، اللتان ترتبان على المجموعة الأولى من التدابير، تطمحان إلى تسيير التحوّلات في سوق العمل والتخفيف من آثار التجزئة، من جهة، وإدراج النشاط العمومي في مجال التشغيل بمفهوم الانسجام والتوافق فيما بين مختلف العوامل، على مختلف مستويات القرار، من جهة أخرى.
- ولهذا الغرض تم إقرار ثلاثة مسالك تتمثل في:
- إعادة تنظيم وتعزيز جهاز المساعدة على الاندماج المهني،
 - ملاءمة برامج التكوين واحتياجات سوق العمل،
 - دعم استحداث النشاطات، ولاسيما عن طريق وضع جهاز "عطلة إنشاء مؤسسة" لفائدة الأجراء ذوي الكفاءات والمهارات في ميدان نشاطهم من أجل تشجيع المقاولاتية.
- وبموجب الفصل الثالث، وعنوانه "التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية" فإن الأهداف المسطرة تتعلق بالتنمية البشرية والسياسة الاجتماعية وإطار المعيشة.

1. التنمية البشرية، وتشمل أربعة ميادين كبرى:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني،
- الصحة،
- الثقافة،
- الرياضة.

ففي مجال التربية، تم التركيز على إجبارية التمدرس (خصوصاً مع التكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة) والإصلاح البيداغوجي (ولاسيما لترقية فروع الرياضيات والتقنيات الرياضية) وتحسين حوكمة المنظومة التربوية، ومهنية المستخدمين عن طريق التكوين، ودعم التمدرس والحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

وفي مجال التعليم العالي، سوف يتم الانطلاق في التغييرات الضرورية من أجل تقديم تعليم عالي الجودة، وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعي، الكفيل بالاستجابة لتطلعات المؤسسات من خلال تزويدها بالموارد البشرية التي تمكنها من انتزاع موقعها في السوق في ظل العولمة.

وفي مجال التكوين المهني، فإن الأعمال سوف تتمحور حول تحسين نوعية التكوين والتعليم التقني والعلمي والتكنولوجي، وإنشاء البكالوريا المهنية، وعصرنة ورقمنة النشاطات، وتحسين جو العمل وظروفه.

وفي مجال الصحة والحصول على العلاج، فإن المحاور ذات الأولوية في مخطط عمل الحكومة تستهدف بصورة رئيسية أنسنة النشاط الصحي (ولاسيما تحسين الاستقبال) والتغطية الصحية للسكان، مع إجراءات تشمل بصورة رئيسية، ما يأتي:

- تعزيز تكوين المهنيين في الصحة،
- الوقاية من الأمراض المتنقلة ومحاربتها،
- التكفل بالأمراض غير المتنقلة والمخاطر المرتبطة بالبيئة والمناخ،
- تعزيز البرامج النوعية في ولايات الجنوب والهضاب العليا،
- صحة الأمومة والطفولة.

وفي مجال الثقافة، فإن المدرسة قد تم وضعها في قلب النشاطات الفنية والثقافية، من أجل جعلها "حاضنة" الفنون والإبداع، وذلك إلى جانب تثمين وترقية التراث الثقافي، وكذلك تشجيع الصناعة السينماتوغرافية.

وفي مجال ترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة، فإن أعمال الحكومة تستهدف ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي والرياضة في البلديات، وكذلك الرياضة لدى ذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة النسوية.

2. تركّز السياسة الاجتماعية على ستة (6) محاور من الجهود:

- رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها، من خلال رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG).
- التكفل بالفئات الهشة من السكان، لاسيما منهم الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنون.
- الحفاظ على منظومة الضمان الاجتماعي وتدعيمها، بالعمل على توسيع قاعدة المشتركين والإدماج التدريجي للأشخاص العاملين الذين يشتغلون في القطاع الموازي؛

- الحصول على سكن، من خلال استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف من باب الأولوية، وذلك بفضل الانطلاق في المشروع الجديد للمليون سكن مع تجهيزات المرافقة والتهيئات الضرورية خلال الخماسية 2020 - 2024؛
- تلبية حاجات تنقل الأشخاص ونقل البضائع من خلال تحسين ظروف الحركية عن طريق ضمان نقل عصري وفعال يستجيب لمعايير الأمان والرفاهية وربح الوقت والتكاليف وحماية البيئة.

يتجسّد إطار المعيشة الجيد من خلال:

- تهيئة الإقليم والمشاريع المندمجة؛
- احترام قواعد التعمير والمعايير؛
- حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وبالنسبة **للفصل الرابع**، وعنوانه "من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية" فإن الأهداف المسطرة للدبلوماسية الجزائرية تندرج ضمن نشاط التجديد الوطني وبناء جمهورية جديدة.

إن الأمر يتعلق بتعزيز مكانة بلادنا عبر دورها "كقوة إقليمية" وفيه لعقيدتها ومبادئها الأساسية في احترام سيادة الدول واستقلالها وحرمة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام قواعد حسن الجوار، والتسوية السلمية للنزاعات، ودعم القضايا العادلة.

ويجري هذا العمل ضمن ثلاثة مبادئ "السيادة والأمن والتنمية"، ويتم التقويم المطلوب في أولويات السياسة الخارجية كما يأتي:

- إيلاء عناية خاصة لإفريقيا،
 - تأكيد حضورنا ونفوذنا على مستوى الجوار المباشر في منطقة الساحل والمغرب العربي،
 - تعزيز حضور بلادنا ضمن الهيئات التنفيذية للمنظمات الجهوية والدولية التي تكون لها عضوية فيها.
- وسوف تتجسد الدبلوماسية الاقتصادية التي سترافق هذا الانتشار من خلال إحداث وكالة للتعاون والتنمية.
- كما يتم القيام بوضع دبلوماسية ثقافية تكون في خدمة إشعاع بلادنا ونفوذها، بفضل تطوير شبكة من المراكز والمعاهد الثقافية والمدارس الجزائرية في الخارج.

ومن جهة أخرى، فإن الجالية الجزائرية في الخارج سوف تكون في صدارة انشغالات السياسة الخارجية. وستعكف الحكومة، بشكل أخص، على إشراك الكفاءات الوطنية بالخارج في مسار التجديد الوطني.

وبموجب **الفصل الخامس**، وعنوانه "تعزيز الأمن والدفاع الوطني" فإن الجيش الوطني الشعبي سيواصل عمله في إطار مهامه الدستورية في مجال الدفاع الوطني والسيادة الوطنية، وذلك عبر الجهود الثابتة والمستمرة في ميدان عصرنه مكوناته واحترافيتها.

وسوف يكون تطور وسائله المادية والبشرية متناسبا مع حجم الخطر المحدق بالبلاد، ولاسيما من الجنوب والجنوب الشرقي، ومن المجالين البحري والجوي.

وسيعمل الجيش الوطني الشعبي على تكثيف محاربهه لبقايا الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والتخريب والهجرة السرية، بالتعاون مع البلدان المجاورة ضمن إطار ثنائي ومتعدد الأطراف، وذلك عبر الآليات العملية الملائمة.

كما ستدعم الحكومة تطوير قطاعات الصناعات والبحث والتطوير في مجال الدفاع وكذا قدرات الدفاع السيبراني في الجيش الوطني.

وفي الأخير وزيادة على مساهمة الجيش الوطني الشعبي في فك العزلة عن المناطق الحدودية وتأمينها، فإنه سيواصل مشاركته الفعالة في التكفل الطبي والصحي بالمواطنين في المناطق المعزولة، ولاسيما على مستوى مناطق الهضاب العليا وفي الجنوب .

السيد الرئيس ؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ؛

إن رئيس الجمهورية وحكومته عازمون على المضيّ قُدماً مع كل القوى الوطنية، عبر الحوار والتشاور والشراكة الصادقة والنزيهة، من أجل جعل بلدنا الغالي في مَأمَن من كل المخاطر بصورة نهائية، وبذلك تتجلى مسؤولية كل القوى السياسية والنخب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وجميع المواطنين والمواطنات، في التجنيد والعمل سوياً لبناء هذه الجزائر التي ضحى في سبيلها ملايين الشهداء والمجاهدين منذ 1830 .

أشكركم على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته